

سابتكو SAPTCO

الشركة السعودية للنقل الجماعي

للمترو والقطارات
Metro - Rail

للسفن
Cargo

للمو
Limo

للحافلات
Bus

الملف الصحفي



اليوم: الثلاثاء

التاريخ: 2016 / 4 / 5

<p><u>وزارة النقل تواصل حملاتها وترصد (112)</u> <u>مخالفة</u></p>	
<p><u>إصلاحات «النقل» تتحول لمصدر دخل يوفر 20</u> <u>مليارًا للميزانية</u></p>	
<p><u>700 ألف وظيفة غير مباشرة في النقل</u></p>	

وزارة النقل تواصل حملاتها وترصد (112) مخالفة

استمراراً للحملات التفتيشية التي تقوم بها وزارة النقل على مؤسسات تأجير السيارات ونقل المعتمرين والزوار داخل المملكة ونقل البضائع والمهمات بأجر على الطرق وداخل المدن للتأكد من تطبيق الأنظمة واللوائح، قامت فرق التفتيش بإدارة الطرق والنقل بمنطقة الحدود الشمالية خلال الفترة من 1-5-1437هـ إلى 30-5-1437هـ بجولات تفتيشية رصدت خلالها مخالفات على تلك المؤسسات بلغت (112) مخالفة وبمبلغ إجمالي (106600) مائة وستة آلاف وستمائة ريال.

وفي مجال تأجير السيارات تم رصد (5) مخالفات بلغت قيمتها الإجمالية (7000) ريال، وتمثلت هذه المخالفات في ممارسة النشاط بترخيص منتهٍ ووقوف أكثر من سيارتين أمام المكتب، وعدم الالتزام بالسعودة.

وفي مجال النقل المدرسي تم رصد مخالفة بلغت قيمتها الإجمالية (1000) ريال تمثلت هذه المخالفة في تشغيل مركبة في النشاط بدون بطاقة تشغيل.

وفي مجال نقل المعتمرين والزوار من داخل المملكة تم رصد (2) مخالفة بلغت قيمتها الإجمالية (10000) ريال وتمثلت في استعمال مركبة لمدة تزيد على العمر الافتراضي المعتمد.

وفي مجال نقل وترحيل البضائع والمهمات بأجر على الطرق تم رصد (105) مخالفات بلغت قيمة الغرامات المسجلة (88600) ريال ومن هذه المخالفات ممارس النشاط بدون ترخيص، وعدم الالتزام بالسعودة، وممارسة النشاط بترخيص منتهية، وتشغيل مركبات بدون بطاقة تشغيل وبطاقات تشغيل منتهية الصلاحية، وتجاوز الأحمال والأوزان النظامية للشاحنة

إصلاحات «النقل» تتحول لمصدر دخل يوفر 20 مليارًا للميزانية

في إطار الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، جاء قرار مجلس الوزراء، بدمج هيئة الخطوط الحديدية وهيئة النقل العام، من أجل تسريع معدلات الأداء وربط المملكة بشبكة قوية للنقل تساعد على التحول لمصدر دخل من خلال خفض فاتورة دعم الوقود إلى ما يعادل 20 مليار ريال سنويًا.

وتجوب أكثر من 10 ملايين سيارة صغيرة شوارع المملكة يوميًا، ما رفع من حجم استهلاك الوقود إلى 800 ألف برميل من الوقود، الأمر الذي دعا إلى دعم شبكة النقل العام بمشاريع كبرى تصل كلفتها نحو 300 مليار ريال في كافة المدن على أقل تقدير.

ورغم مرور سنوات طويلة على وجود شبكة السكك الحديدية، إلا أن المملكة التي تبلغ مساحتها نحو مليوني كيلومتر مربع، لا تزال تعمل بخط أطولها أقل من المأمول.

وفي هذا السياق، أكد الاقتصادي خالد السليمان لـ«عكاظ»: أن قرار الدمج يعني الترشيد في النفقات وتوحيد الخطط ومنع الازدواجية، وأشار إلى أن مشروع النقل العام الشامل يتضمن خطوطًا للمetro، ترتبط بالسكك الحديدية.

وأوضح أن الدمج يعزز آليات صدور القرار، داعيًا إلى ضرورة تسريع مشروع مترو الأنفاق في المدن الأكثر ازدحامًا مثل مكة وجدة والرياض، على رغم التحديات التي ستواجهه فيما يتعلق بالتصميم ونزع الملكيات والمياه الجوفية.

وطالب بدخول القطاع الخاص كشريك أساسي في التنفيذ وفق المعايير الدولية المعمول بها حاليًا، ولفت إلى أن مشاريع النقل العام من شأنها أن تقلص عدد السيارات في المملكة، وبالتالي تخفيض فاتورة دعم الوقود بمعدل 20 مليار ريال سنويًا، كما تعزز من التنمية الشاملة خاصة في المناطق الأقل نموًا.

في حين، قال المختص في المشاريع المهندس راشد بن زنان لـ«عكاظ»: تطوير منظومة النقل العام في المملكة يواجه عدة تحديات منها ارتفاع التكاليف وتأخر المشاريع.

واستعرض الطرق الجديدة التي يجري العمل عليها حاليًا بنسبة أطوال تصل إلى نحو 22 ألف كم، فيما تصل أطوال الشبكة لأكثر من 60 ألف كم.

وشدد على ضرورة الاستعانة بشركات عالمية قوية لتمويل المشروعات والاستفادة من عوائدها لعدة سنوات، تعود بعدها ملكية هذه المشاريع للجهات الحكومية، وذلك في ضوء صعوبة توفير التمويل اللازم على دفعات سريعة في الوقت الراهن.

وأضاف: هذا النظام معمول به عالميًا، كما ينبغي حل مشكلة نزع الملكيات سريعًا؛ لأنها تقف وراء زيادة الفترات الزمنية للإنجاز.

700 ألف وظيفة غير مباشرة في النقل

أكد رئيس اللجنة الوطنية للنقل البري بندر الجابري لـ«عكاظ» أن الهيئة العامة للنقل ستولد أكثر من 700 ألف وظيفة غير مباشرة، نظرا لارتباط العديد من الأنشطة بقطاع النقل، وبالتالي فإن الهيئة ستلعب دورا في تحريك العديد من القطاعات الاقتصادية في الفترة القادمة، ما ينعكس إيجابا على التوسع في الأنشطة، وخلق فرص وظيفية بطريقة غير مباشرة.

واعتبر قرار مجلس الوزراء بدمج هيئة الخطوط الحديدية وهيئة النقل العام في هيئة واحدة تحت مسمى (الهيئة العامة للنقل) أمرا إيجابيا، لافتا إلى أن توحيد القرارات يشكل عنصرا هاما في تطوير الأنظمة والتشريعات المتعلقة بقطاع النقل البري. وأشار إلى أن قطاع النقل البري سيبدأ تلمس الآثار الإيجابية لعملية الدمج في الفترة القادمة، مبينا أن «مركزية القرار» تقضي على تعدد الجهات وتحول دون صدور قرارات متناقضة.

وذكر أن الهيئة العامة للنقل ستعمل في الفترة القادمة على وضع خطط لتطوير القطاع سواء بالنقل العام «الركاب، البضائع» أو السكك الحديدية، كما ستضع في اعتبارها تحديث الكثير من الأنظمة بما ينسجم من التطورات الحاصلة، مضيفا أن قطاع النقل البري من القطاعات الاقتصادية المهمة التي تشكل عمودا فقريا في عملية إيصال البضائع للأسواق بمختلف مناطق المملكة، مبينا أن الهيئة العامة للنقل ستلعب دورا محورا في تجاوز الكثير من العراقيل التي تعترض طريق تطوير قطاع النقل البري.

وأوضح أن القطاع الخاص يتطلع لصدور القرارات ذات الأثر الإيجابي في القريب العاجل، خصوصا أنه يقف جنبا إلى جنب الهيئة في تطوير الأنظمة، بما يخدم استمرار الأداء الإيجابي للقطاع في السوق المحلية.